



كلنا في المدرسة
الشرق الأوسط وشمال افريقيا
المبادرة للأطفال خارج المدرسة

ملخص يونيسف

التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة

تشرين الأول/ أكتوبر 2014



 **يونيسف**

معاً من أجل
الأطفال

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة 2015

صورة الغلاف: © UNICEF/TU-07-Noorani-0466

الملخص

المقدمة

يمثل تعميم التعليم في تونس جزءاً من أولويات الحكومة منذ حصول البلد على الاستقلال. وقد أدخلت عدّة إصلاحات على النظام التربوي منذ سنة 1958 مكّنت من إرساء تعليم متكامل، مع احترام مبدأَي الإلزامية والمجانبة ابتداءً من سن 6 سنوات إلى 16 سنة. ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، اقترن هدف التعميم بهدف آخر وهو تحسين جودة التعليم.

وبهدف جعل نظام التعليم التونسي أكثر فاعلية وشمولية وإنصافاً، وضعت مجموعة من الأهداف المحددة منها العمل على جعل التعلّات ذات معنى بالنسبة للطفل وجعل التلميذ أكثر قدرة على اكتسابها وتطويرها، بالإضافة إلى الإعداد المهني للمدرّسين لكي يتمكنوا من مساعدة الشريحة الأضعف من التلاميذ. لقد تمّ تطبيق العديد من السياسات المتعلقة بالإصلاحات منها قانون عام 2002 الذي ينص على التضمنين الشامل للسنة التحضيرية¹ في قطاع التعليم العمومي، وكذلك تقديم برامج دعم للأطفال الذين يواجهون صعوبات في التعلم، مثل "العمل الاجتماعي المدرسي"² و"المدارس ذات الأولوية التربوية" و"الدمج المدرسي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة" وغيرها من البرامج.

لقد رسمت هذه العقود من التطور في قطاع التعليم التونسي الخريطة التعليمية الحالية. ففي عام 2013، كان معدل الالتحاق الصافي للأطفال في سن 6 سنوات 99% (مقسم بالتساوي بين الفتيات والاولاد)؛ وكان معدل الالتحاق الصافي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 11 سنة 98.9%، وهو ما يمثل تغطية شبه كاملة تم تحقيقها منذ عقد من الزمان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة التلاميذ لكل معلم قد انخفضت لتصل إلى 17,2 في الوقت الحالي. إلا أن الوضع أقل إيجابية بالنسبة للمرحلة الإعدادية والثانوية، حيث توقّف معدل الالتحاق لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 18 سنة عند حوالي 75% خلال العشرية الماضية. ومن جهة أخرى، فإن نسبة الرسوب بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية خلال السنة الدراسية 2011 - 2012 قد تجاوزت نسبة الرسوب بالمرحلة الابتدائية بعشر نقاط (3.17% في المدارس الإعدادية و16.8% في المعاهد الثانوية، مقابل 7.5% بالمرحلة الابتدائية). وكانت نسبة التسرب مرتفعة أيضاً - وبشكل دال - في الإعدادي والثانوي مقارنةً بالابتدائي، حيث بلغت هذه النسبة 1% في المدارس الابتدائية، مقابل 9.3% في المدارس الإعدادية و 11.9% بالمعاهد الثانوية.

وفي الوقت الذي تمر فيه تونس بمرحلة انتقال ديمقراطي غير مسبوق، يواجه هذا البلد تحديات كثيرة (اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية) يمكن أن تمثل تهديداً للمنظومة التربوية التونسية أو فرصاً سانحة لتطويرها، وهو أمر يرتبط إلى حد كبير بمدى قدرة البلد على الاستفادة من حركية التغيير المتاحة من أجل تحسين تدرّس الأطفال التونسيين.

إن السعي إلى تحقيق هدف التمدّس الشامل والجيد هو بالتحديد الإطار الذي تتنوّل فيه هذه الدراسة المخصّصة للنظر في قضية الأطفال خارج المدرسة. وهي تهدف بصورة أخصّ إلى استكشاف وضع الأطفال خارج المسار الدراسي أو الأطفال المعرضين لخطر التسرب المدرسي، بالإضافة إلى سعيها إلى تحديد العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعطل تدرّس الأطفال، وذلك من أجل اقتراح عدد من الحلول العملية.

¹ أي التربية ما قبل المدرسية الخاصة بالأطفال من سن 5 إلى 6 سنوات.

² تجدر الإشارة إلى وجود عمل متقدم نسبياً يتم حالياً بمشاركة ثلاث وزارات (التربية والشؤون الاجتماعية والصحة) وبدعم من مكتب اليونسيف بتونس لبعث برنامج رياضي يسمى "خليفة مرافقة التلميذ"، ويهدف هذا البرنامج إلى الإحاطة النفسية والصحية والبيداغوجية بالأطفال المتدرّسين الذين يواجهون صعوبات من شأنها أن تعيق مسارهم الدراسي أو تهدد سلامتهم النفسية أوالصحية أو الاجتماعية سواء داخل المدرسة أو خارجها.

وتبعاً لذلك، تقوم الدراسة على نوعين من التحليل: الأول كمي، ويهدف إلى إحصاء عدد الأطفال خارج المدرسة أو الأطفال المعرّضين لخطر التسرب في مرحلة التعليم قبل المدرسي والابتدائي والإعدادي. أما الثاني فهو نوعي، ويهدف إلى تحديد الحواجز والاختناقات التي تفسر ظاهرة الاستبعاد من التعليم المدرسي. كما يهدف إلى تحديد الاستراتيجيات القائمة لتجاوز تلك المعوقات، فضلاً عن نقاط ضعف هذه الاستراتيجيات.

الاتجاهات المهمة للإستبعاد من التعليم في تونس

من وجهة نظر منهجية، فإنه من الصعب الحصول على بيانات موثوقة وواضحة من المصادر الادارية المختلفة مثل المعهد الوطني للإحصاء (INS). إن الافتقار إلى دقة البيانات يعني أنه من الصعب استخدام البيانات الادارية من أجل تصنيف الأرقام حسب المنطقة والمحافظات... إلخ. يمكن لبيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) الناتجة من مسوحات الأسرة أن تساعد في ذلك وأن تسمح بالتحقق من المصادر المختلفة حسب نوع الجنس ومستوى تعليم الأم والشرائح الخمسية للثروة.

يبرز الجدول أدناه البيانات المهمة الناتجة من تحليل الأبعاد الخمسة للاستبعاد.

الأبعاد الخمسة للاستبعاد من التعليم في تونس

الاجمالي		الاولاد		الفتيات		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
الأطفال خارج المدرسة						
30.3	54,609	30.6	28,258	30.0	26,351	البعد 1: الأطفال في سن الخمس سنوات (التعليم قبل المدرسي)
1.5	15,033	1.7	8,963	1.2	6,070	البعد 2: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 10 سنوات (الابتدائي)
10.0	49,380	10.3	26,023	9.8	23,357	البعد 3: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 11 إلى 14 سنة (الاعدادي)
7.0	119,022	7.2	63,244	6.8	55,779	مجموع عدد الأطفال خارج المدرسة
الأطفال المعرضون لخطر التسرب من المدرسة						
2.5	27,038	2.9	16,012	2.2	11,026	البعد 4: الأطفال المتدرسون بالتعليم الابتدائي
11.3	55,055	14.9	37,584	7.4	17,471	البعد 5: الأطفال المتدرسون بالتعليم الاعدادي
5.3	82,093	6.7	53,596	3.8	28,497	مجموع عدد الأطفال المعرضين لخطر التسرب من المدرسة

المصدر: حساب الأبعاد الخمسة، وحسب بيانات وزارة التربية والتعليم، والمعهد الوطني للإحصاء INS، وحسابات المؤلف

على ماذا يدل هذا؟

في عام 2006، كان هناك طفل من بين كل طفلين قد التحق بمرحلة التعليم قبل المدرسي. إن التطور في هذا المجال يتجه نحو مسار صحيح، لأنه لا يلتحق بمرحلة التعليم قبل المدرسي اليوم سوى طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال (معدل عدم الالتحاق هو 30.3٪، أي ما يعادل 54,609 طفل منها 26,351 فتاة) رغم عدم تسجيل بعض هؤلاء الأطفال، إلا أنهم قد يتبعون شكلاً آخر من أشكال التعليم قبل المدرسي. ولكن مازال الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي يعتبر مشكلة لنحو طفل واحد من بين كل أربعة أطفال. وبالإضافة إلى ذلك لا توجد مساواة في إمكانية الوصول إلى التعليم قبل المدرسي. بما أن إمكانية إكمال الطفل الملتحق بالسنة الأولى من المرحلة الابتدائية لتعليمه في مرحلة التعليم قبل المدرسي هي تقريباً الضعف لو كانت والدته قد حصلت على التعليم العالي أو إذا كان من أسرة ميسورة الحال، بالمقارنة مع طفل من أم غير متعلمة أو من أسرة فقيرة. ومن الملاحظ وجود تباين كبير من حيث إمكانية الوصول إلى التعليم قبل المدرسي بين المناطق الحضرية (9 من بين كل 10 أطفال) والمناطق الريفية (6 من بين كل 10 أطفال).

هناك عدد من التسجيل المبكر للأطفال وعلى مستويات مختلفة وبشكل متساوٍ بين الأولاد والفتيات، وذلك في كل من مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والابتدائي والاعدادي. ومن ناحية أخرى، فإن عدد الطلاب الذين يرسبون ويعيدون الصفوف الدراسية محدود نسبياً.

وفي مستوى مرحلة التعليم المدرسي، فإن معدل الالتحاق شامل تقريباً، وبصرف النظر عن خصائص الأطفال. إن عدد الأطفال خارج المدرسة في سن التعليم المدرسي هو 15,033 طفل (منهم 6,070 من الفتيات)، أي ما يعادل 1.5٪. ومن هذه النسبة المتدنية للأطفال خارج المدرسة في مرحلة التعليم الابتدائي، يلتحق غالبية الأطفال بالمدرسة بشكل متأخر. أما فيما يتعلق بمعدل البقاء في المدرسة الابتدائية، فإن الأرقام تشير إلى نتائج مشجعة. كان عدد التلاميذ المتسربين من المدرسة في عام 2012 أقل بثلاث مرات من العدد الذي سُجل في عام 2000 (هبوط من 9٪ إلى 3٪). لكن هذا الانخفاض قد ظهر على حساب جودة التعليم، فقد يصل التلاميذ إلى الصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي من دون الحصول على الكفاءات الأساسية المطلوبة.

وهذا يفسر سبب ظهور حالات التسرب في المرحلة الإعدادية، ورغم إنخفاض الأرقام خلال السنوات 12 الماضية إلا أن معدل التسرب لا يزال أعلى بمرتين منه في المرحلة الابتدائية. وهذا يطرح سؤالاً حول موضوع الانتقال بين المرحلتين.

وهناك أيضاً معدلات مرتفعة نسبياً بين التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع مراحل التعليم. وتبدأ أعدادهم بالانخفاض بحوالي الثلثين ابتداءً من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الإعدادية، ولا يلتحق بالمرحلة الثانوية منهم سوى الربع.

يمثل نوع الجنس مسألة مهمة جدا بين التلاميذ الذين يتسربون من المدرسة في المرحلة الإعدادية، حيث إزداد عدد المتسربين بمرور السنوات ليصبح أعلى بمرتين بالنسبة للولاد منه للفتيات. كما وتلعب المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية أيضاً دوراً آخر. لقد أظهرت الدراسات التي أجريت على مجموعات من التلاميذ إلى أن صعوبات التعلم مرتبطة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي وهو نفس العامل الذي يؤدي إلى ظهور فروقات جوهية مهمة في تونس. لقد تمكن المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4) لعام 2012 من تسليط الضوء على تباينات جوهية كبيرة في الولايات الغربية الوسطى والتي سجلت أدنى معدلات التحاق بالمدارس.

إن عدد الأطفال خارج المدرسة الذين تتراوح أعمارهم من 12 إلى 14 سنة أعلى من عدد الأطفال خارج المدرسة الذين هم في سن التعليم الابتدائي: فإن نحو طفل واحد من بين كل عشرة أطفال في سن التعليم الإعدادي (أي ما يعادل مجموع 49,380 طفل، منهم 23,357 فتاة) لا يذهب إلى المدرسة في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي. ويضم هذا العدد في أغلبه الأطفال الذين تسربوا من المدرسة في السابق، وهذا يعني أن الأطفال الذين تسربوا من المدرسة هم المشكلة الأكبر التي تواجه مدارس المرحلة الثانوية. تزداد احتمالية التسرب من النظام التعليمي بزيادة العمر، وذلك ابتداءً من سن 12 إلى 18 سنة. ومع ذلك، فقد أشارت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4) إلى أن الأطفال والشباب، الذين تم تصنيفهم على أنهم خارج المدرسة، يمكنهم الالتحاق بالتدريب المهني (ليس جزءاً من وزارة التربية والتعليم). لذلك، فإن تصنيف "الأطفال خارج المدرسة" يغطي جملة من الحالات المتنوعة بما في ذلك الأطفال الملتحقين بأنظمة تعليم موازية لوزارة التربية والتعليم، والأطفال الملتحقين بالتدريب المهني، والأطفال العاملين، والأطفال المغتربين، إلخ.

وفيما يتعلق بمشكلة عمالة الأطفال، فقد سلطت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4) الضوء على حقيقة أن نسبة 2.6% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 5 إلى 14 سنة منخرطين في عمالة الأطفال، وهؤلاء الأطفال يقعون ضمن الشريحة العمرية التي تتراوح من 5 إلى 11 سنة بشكل رئيسي. تزيد احتمالية انخراط الأطفال خارج المدرسة في العمل بالمقارنة مع الأطفال الملتحقين بالمدرسة، مع وجود فارق كبير بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 14 سنة (10% مقابل 0.5%).

تزيد احتمالية انخراط الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية في العمل، وذلك بصرف النظر عن كونهم ملتحقين بالمدرسة أم لا، بالمقارنة مع الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وهناك فروقات أيضاً بين الجنسين. فمن بين الأطفال الملتحقين بالمدرسة، تزيد احتمالية انخراط الولاد في العمل بمرتين عن احتمالية انخراط الفتيات في العمل، في حين يكون الوضع على العكس تماماً بين الأطفال خارج المدرسة.

كيف يمكننا تفسير هذا الوضع، وما هي أهم نقاط القوة، وإذا كان هناك حاجة للقيام بأية إجراءات، فمن أين يجب أن نبدأ؟ يعمل الجزء الثاني من هذه الدراسة على تسليط الضوء على الاختناقات المختلفة في نظام التعليم التونسي، بالإضافة إلى مناقشة الاستراتيجيات المختلفة التي تم إعتماؤها خلال السنوات الماضية. ثم ينتهي هذا التحليل إلى العديد من النتائج والتوصيات، والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

1 يتطلب الأمر القيام باستثمارات ضخمة في مرحلة التعليم قبل المدرسي، وذلك فيما يتعلق بالبنية التحتية، وتوحيد البرامج على معيار واحد، وتدريب المعلمين. إن نظام التعليم التونسي يعاني من ضعف إمكانيات مرحلة التعليم قبل المدرسي وهو ما يعيق تنمية الأطفال ويؤثر على كفاءة التعليم الابتدائي.

على الرغم من أن نسبة التغطية قد ارتفعت منذ عام 2006 حيث كان نصف عدد الأطفال لا يتلقون أي شكل من أشكال تعليم قبل المدرسي قبل بلوغهم سن 6 سنوات، ولكن لا يزال طفلاً واحداً من بين كل أربعة أطفال لا يستفيد من إمكانية الوصول إلى مرحلة التعليم قبل المدرسي؛ وأن طفلاً واحداً من بين كل ثلاثة أطفال، لا يلتحق بمرحلة التعليم قبل المدرسي قبل البدء بالمرحلة الابتدائية. لقد أصبحت مشكلة إمكانية الوصول إلى مرحلة التعليم قبل المدرسي أكثر حدة في المناطق الريفية. وينبغي أن يُقَابَل هذا التوجه بجعل التعليم قبل المدرسي إلزامياً ومجانياً، وذلك كجزء من إطار السياسة العامة، وهذا يعني سياسة لا تقتصر على سنة دراسية واحدة من مرحلة التعليم قبل المدرسي، ولكنها تغطي أيضاً مرحلة التعليم قبل المدرسي للأطفال في سن 3 و 4 سنوات. تُعتبر هذه السنوات التي تسبق التعليم الابتدائي سنوات مهمة في تنمية الأطفال، فهي تساعد على تشكيل وتهذيب شخصياتهم، وتساهم في تحقيق نجاحاتهم الدراسية المستقبلية، بالإضافة إلى الكشف المبكر عن أي مشاكل جسدية أو فكرية، والتي قد تحد من فرص نجاحهم الدراسي.

ورغم ضرورة وأهمية دور الوزارات المسؤولة عن الطفولة والتعليم للقيام بدفع عملية التعليم قبل المدرسي نحو الأمام، بالإضافة الى خلق أطر العمل الضرورية، فإن جميع الفاعلين على المستوى الجهوي والمحلي، بما في ذلك النسيج الجمعياتي والقطاع الخاص، معنيون بإجراءات وتطوير هذا التعليم. أن للمستوى المحلي دور رئيسي للقيام به، وذلك لأنهم أكثر قدرة على تطبيق تلك المبادرات في سياقاتهم المحلية. وتجب إعادة تفعيل دور السلطات المحلية في إدارة الحضانات. يجب كذلك إشراك القطاع الخاص ليعمل كشريك استراتيجي، وذلك عن طريق منحه حوافز مالية لكي يقوم بالاستثمار في المناطق الأكثر فقرا. ومن ناحية الطلب، ينبغي إجراء حملات رفع مستوى الوعي لدى الآباء والأمهات الذين لا يجدون فائدة من إرسال أطفالهم إلى التعليم قبل المدرسي، وخاصة في المناطق الريفية.

وبناء على هذه المعلومات، تمت صياغة التوصيات المحددة التالية:

- جعل مرحلة التعليم قبل المدرسي إلزامية ومجانية، من دون أي تأخير. فمن غير المقبول أن يكون في تونس اليوم هذا العدد الكبير من الأطفال في سن 5 سنوات الغير ملتحقين بالتعليم لحد الآن.
 - وكجزء من الاستراتيجية الوطنية لمرحلة التعليم قبل المدرسي، ينبغي إعادة تجديد الرغبة بجعل التعليم قبل المدرسي شاملاً، وذلك تحت إشراف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الطفولة ووفقاً للشروط التالية: التخطيط لتعميم مرحلة التعليم قبل المدرسي وذلك كجزء من السياسة العامة لتلك المرحلة - والتي تضم أيضاً الأطفال الذين في سن 3 و 4 سنوات وليس على جزء واحد من سنوات التعليم قبل المدرسي؛ والأخذ بعين الاعتبار التطور الكمي والنوعي معاً، لأنه من غير المناسب أن تتصور تعميم التعليم قبل المدرسي إذا كان متديناً من ناحية الجودة، مع التركيز وبشكل أكبر على المناطق الريفية.
 - الاعتماد على جميع الجهات المعنية على المستوى المحلي، وخاصة السلطات المحلية.
- 2 تبقى جودة نظام التعليم التونسي (بما في ذلك جودة توفير الخدمات) تحدياً حقيقياً. يجب تحسين الجودة على جميع المستويات، وذلك بدءاً من مرحلة التعليم قبل المدرسي، مع المزيد من التركيز على الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، بشكل خاص.

2.1 التحدي الأول الواجب التغلب عليه لزيادة جودة التعليم هو تدريب المعلمين. ففي الوقت الحالي، لا تملك تونس حتى الآن، مركز تدريب لجميع المهن التربوية والتعليمية. ومن الضروري أن يتم وضع سياسة لتعليم المعلمين الطموحين، وهذا من شأنه أن يميز المهارات المتوقعة من المعلمين والمربين في كل مستوى من المستويات التعليمية. كما ويجب مراجعة معايير توظيف المعلمين. إن مهنة التدريس لا تُكتسب بشكل مرتجل، وإنما تتطلب مهارات تربوية محددة. والعلاقة القائمة حالياً بين المؤهلات (تعزيز مهنة التدريس من خلال اشتراط نيل شهادة) وبين مهارات التدريس (بهدف ممارسة مهنة التدريس) هي علاقة غير متوازنة، وتحتاج إلى إعادة النظر من أجل تحسين المهارات.

2.2 أما التحدي الثاني فهو خلق الموارد التي توفر التعليم الذي يركز على التلميذ. إن الإصلاح الذي أُدخل في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، الداعي إلى اختيار نهج الكفاءة، يعكس الرغبة في تحسين نظام التعليم من ناحية زيادة الكفاءة والجودة والإنصاف. لقد كان هذا الإصلاح في واقع الأمر مهم للغاية، لكنه لم يتمتع بالموارد التي تحقق طموحاته، وخاصة بالنسبة لكل دورة دراسية لتركز على دروس الدعم والتقييم - التدريب ومن ثم إصدار الشهادات - الذي يسمح بتقييم مدى إكتساب التلميذ للمهارات المطلوبة. ولهذا لا يصح العمل على إعادة العمل بسياسة الرسوب في القسم، حيث سيكون النقاش حينئذ في غير موضعه. بل يكون من الأفضل التركيز على وضع نظام للتقييم ولوضع درجات التحصيل العلمي للتلاميذ - نظام قائم على التعامل مع الحالات المعقدة والملموسة والتي تشجع على استغلال الموارد بما يكون في مصلحة التلاميذ. ويفترض نظام التقييم هذا أنه قد تم العمل مسبقاً على الحالات المعقدة من التلاميذ في الأقسام الدراسية. كما ويجب تحسين دروس الدعم لصالح التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

2.3 يتمثل التحدي الثالث في تنقيح وتوحيد البرامج المدرسية. يجب أن يكون هناك تواصل بين مستويات التعليم المختلفة من أجل إيجاد نوع من التناسق والانسجام بين البرامج. وينبغي أيضاً التغلب على الإطار الإداري المجزأ نسبياً وذلك عن طريق مجموعة التوجيه التي ستقوم بالإشراف على مراجعة البرامج (مواد أدبية، وعلوم إنسانية واجتماعية...) من أجل ضمان وجود الاستمرارية بين مستويات التعليم المختلفة.

2.4 وأما التحدي الرابع فهو متواجد على المستوى المحلي بشكل أكثر ويؤثر على جودة الحياة المدرسية داخل كل مؤسسة. وفي سياق مرسوم عام 2004، يجب تحسين توفير التعليم وذلك عن طريق دمج الأنشطة الاجتماعية الثقافية والرياضية والمدنية. وتوصي الدراسة حول الدعم التعليمي، على سبيل المثال، بدمج كل من الفروض المنزلية والثقافية والأنشطة الرياضية خلال ساعات المدرسة وربطها بالتعليم، وتحديدتها بالإشارة إلى قاعدة المهارات المستهدفة لكل مستوى. وكذلك يُعتبر تطوير مشاريع ثقافية ورياضية متكاملة جزءاً من الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحسين إطار الحياة المدرسية، بحيث ينظر إليه بشكل إيجابي ويعمل على تحفيز التلاميذ للتعلم.

2.5 يرتبط التحدي الخامس بجودة توفير الخدمات. ففي تونس اليوم، تتفاوت البنية التحتية والمرافق بشكل ملحوظ، وذلك من ناحية الجودة، وحتى على مستوى المرافق الأساسية أحياناً (المراحيض، ومياه الشرب، والطرق المعبدة...)، وهو أمر غير مقبول. إن مشكلة النقل المدرسي مشكلة حيوية في المناطق الريفية، ويجب معالجتها عن طريق توفير وسائل نقل مناسبة لتلبية حاجات كل بيئة محلية، وكما هو الحال مع وزارة شؤون المرأة والعوائل التي عقدت شراكة مع جمعية محلية لتوفير حافلة مجانية للأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة. وينبغي أيضاً الخوض في مسألة المطاعم المدرسية، لأن التغذية ضرورية لصحة التلاميذ ولقدرتهم على التركيز.

2.6 كما ويجب مراجعة التعليم الفني/التقني مع تعزيز برامجه وذلك من خلال إدخال بُعد عملي إضافي إلى البُعد النظري الموجود مسبقاً. يجب إعطاء فئة الشباب خيار التناوب بين المدرسة والعمل (العمل مقابل أجر وتحت مُسمى التدريب) من أجل إعدادهم لمواجهة سوق العمل، مع منحهم فرصة مواصلة تعليمهم.

2.7 يجب أن تكون الخلفية في جميع الإصلاحات القادمة وعلى جميع المستويات مبنية على معايير جودة صارمة. والعدالة تعني إعطاء المزيد من فرص التقدم إلى من هم أكثر ضعفاً، لا إلى من هم أكثر قوة.

- تتطلب معالجة مشكلة العدالة اهتماماً خاصاً بأكثر المناطق حرماناً، وخاصة المناطق الريفية حيث تكون معدلات الالتحاق أدنى منها في المناطق الحضرية. هذا هو الحال في الغالب مع مرحلة التربية قبل المدرسية والتعليم الإعدادي والثانوي. وبعبارة أخرى، فإن فكرة تقديم تسهيلات على أساس تمييز إيجابي هي مثيرة للاهتمام، طالما يتم ذلك على أساس تحليل مسبق للاحتياجات. إن تحليل الاحتياجات أمر أساسي لتفادي تبديد الموارد.
- يتطلب معالجة مشكلة العدالة أيضاً إغارة اهتمام خاص للفئة الضعيفة من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. خلال العشر سنوات الماضية، عملت تونس على تطبيق استراتيجية تكاملية طموحة والتي أظهرت وجود عدد من القيود منها عدم وجود تدريب خاص للموظفين، والهياكل الغير مطورة التي أدت الى وجود نقص كبير في الموارد. وهناك خطة دمج تعليمية مطورة جديدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي هي قيد النقاش حالياً، سوف تعتمد إلى حد كبير على تقييم الممارسات السابقة في المدارس التكاملية، وذلك لتجنب تكرار أخطاء الماضي. ومن المهم على وجه الخصوص توضيح المعنى المقصود بـ "الطفل المعاق (إعاقه خفيفة)". وأياً كانت الصيغ المختارة، فينبغي أن لا يكون ادماج الطفل المعاق نهاية في حد ذاتها، بل لابد من توفر وسيلة لمساعدتهم على التطور والنمو.
- وتعني معالجة مشكلة العدالة كذلك طرح سؤال ملح حول فكرة خاطئة وهي القسم أو المؤسسة المتجانسة. وبعيداً عن تعزيز جودة التعليم لجميع التلاميذ، فإن تصنيف التلاميذ حسب قدراتهم سيعزز من الاختلافات بين التلاميذ الأقوياء والضعفاء على حساب الضعفاء. لكن هناك دراسات تشير، على العكس من هذا، أن التدريس في أقسام غير متجانسة يتسم كذلك بالفاعلية، بل لعله أكثر فائدة للتلاميذ الضعفاء. ومن شأن تباين الأقسام، من ناحية أخرى، أنه يحد من المنافسة لصالح الفهم والإلمام. فإذا كان هدف المدرسة، من بين مهام أخرى، هو تعزيز الانفتاح على الحضارة العالمية، على النحو الموصى به في المادة 3 من القانون التوجيهي لعام 2002، يمكن للمرء، إذن وبحق، أن يسأل عما إذا كان فهم الإنسان - لذاته، وللآخرين، وللمواد التي تدرس، الخ - يمكن التضحية به لصالح النجاح الذي يخلو من أي معنى.

وبناء على هذه المعلومات، تم وضع التوصيات المحددة التالية:

- وضع "برنامج وطني لتحديث البنية التحتية للمدارس" (PNMANIS). كان يجب أن تعكس المدارس العمومية في تونس صورة تليق بأطفال البلاد في عام 2014. وإذا كانت فكرة مشاركة المجتمع المدني في حد ذاتها مثيرة للاهتمام، لكنها لا يمكن أبداً أن تكون بديلاً عن المشاريع التي تقع على عاتق السلطة العامة. ويقترح أن تعمل كافة المدارس والكليات على تلبية المعايير الخاصة بالمرافق التونسية وذلك في غضون خمس سنوات. وهذا بدوره يتطلب: أ) تحديد المعايير؛ ب) وضع خريطة شاملة لحالة البنية التحتية؛ ج) وضع خطة العمل المتعلقة بـ "البرنامج الوطني لتحديث البنية التحتية للمدارس".
- مراجعة معمّقة لنظام تقييم المكتسبات العلمية للتلاميذ، تقوم على أساس إيجاد حلول للوضعيات المعقدة وتحسين دروس الدعم.
- التفكير من جديد في سياسة طموحة لتكوين المدرّسين ومراجعة معايير توظيفهم. واعتبار الكفاءات البيداغوجية للمنتدبين الجدد، بما يضمن إعدادهم بصورة أفضل لممارسة مهنة التدريس ويجعلهم أكثر قدرة على مجابهة تعقيداتها، وهو ما يمكن أيضاً من إعادة الاعتبار لهذه الوظيفة.
- خلق حالة من التناسق بين برامج مراحل التعليم المختلفة، وذلك من خلال إصلاح وتوحيد محتوياتها.
- وبالتوافق مع مرسوم عام 2004 المتعلق بالحياة المدرسية، العمل على تطبيق الإدماج بين كل من الفروض المنزلية والأنشطة الثقافية والرياضية خلال ساعات الدوام المدرسي، وذلك عن طريق ربطها بالتعليم، وتحديد مساهمتها في إشارة إلى قاعدة المهارات المستهدفة لكل مستوى. وينبغي أن يشمل هذا الأخذ بعين الاعتبار كيفية إدخال تعديل على الوقت المدرسي وذلك وفقاً للمعايير الاجتماعية والمحلية.

- التركيز على مسألة النقل المدرسي في المناطق الريفية، ومسألة المطاعم المدرسية في المناطق المحرومة.
- إعادة التركيز على التعليم التقني والمهني، وإعتبار طرق تدريس قائمة على التناوب بين العمل والدراسة.
- عند وضع خطة الدمج المدرسي المعدلة المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، فإنها ينبغي أن تأخذ شكل خطة حقيقية متكاملة لدعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والحرص على تبنى أهداف واضحة، ومسؤوليات موزعة توزيعاً جيداً، ومؤشرات على الأداء، وآلية المتابعة والمساءلة. ويجب الإشارة إلى تقييم الممارسات السابقة.
- ينبغي إن يكون لجميع الإصلاحات المستقبلية معايير جودة صارمة وعادلة. والعدالة تعني أنه يجب إعطاء اهتمام خاص لمناطق معينة. كما وتعني أيضاً ضرورة مراجعة فكرة جدوى تجانس الأقسام الدراسية، وإذا كان الأمر مناسباً، العمل على تقديم خطة تجريبية تضم قدرات مختلفة للتلاميذ في أقسام دراسية مدعومة ومجهزة تجهيزاً جيداً.

3 إخضاع إدارة قطاع التعليم إلى تحسين كبير عن طريق إتباع ثلاث طرق: (1) تعزيز عملية اللامركزية الجارية؛ (2) ودعم التعاون الأفقي بين الجهات المعنية وعلى جميع المستويات؛ (3) تحسين الموارد من أجل فهم نظامها التعليمي الخاص بها.

3.1 وينظر إلى أحداث مندوبيات جهوية للتربية كخطوة مهمة إلى الأمام نحو تحسين إدارة المنظومة التربوية، وبالتالي فعاليتها، ولكن هذه العملية لا تخلو من الصعوبات. فهناك عقبات كبيرة لا تزال موجودة بشأن تنمية المهارات على المستوى الجهوي (مثل ثقافة التخطيط الاستراتيجي، على سبيل المثال) والميزانية، الخ. ويمكن التعامل مع هذه العقبات من خلال **تعزيز الهياكل الجهوية**، حتى تصبح أكثر استقلالية ولكي تتمكن من تنفيذ مشاريع تربوية محددة وذلك ضمن إطار عمل السياسات الوطنية.

إحدى نقاط القوة في عملية اللامركزية هي تخصيص الموارد للكليات التي تعمل على نطاق أدنى من الصعيد الوطني. ولذلك، وإطار عملنا نوصي بأن تقوم المندوبيات الجهوية المنشأة حديثاً بالبحث عن شراكات ممكنة مع جمعيات محلية ضمن عقود تتعلق بأهداف محددة مثل النقل المدرسي، والمساعدة في الفروض المنزلية والأنشطة الثقافية أو الرياضية، الخ. فالجمعيات تملك الخبرة والمعرفة المحلية التي يمكن إستغلالها على أساس كل حالة على حدة، وذلك كجزء من الشراكات التي بنيت على أساس أهداف واضحة ومخطط لها وقد خصصت لها ميزانية. وسوف تعمل المشاريع المنفذة على المستوى المحلي، أيضاً - وخاصة المشاريع المدمجة - على مضاعفة فرص الحصول على تأثير.

3.2 **يجب تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية على جميع المستويات.** فعلى المستوى المركزي، يخلق تنوع الاشراف الوزاري في مجالات مختلفة (مرحلة التعليم قبل المدرسي، والإعاقة، ومجال حقوق الطفل) مشاكل في الإدارة والتي لها انعكاسات حقيقية على تنمية الأطفال. يتسم التنسيق بشكل عام على المستوى المحلي بين مختلف الجهات المعنية ومن مختلف القطاعات (الأطباء، والمعلمين، والمرشدين الاجتماعيين، والمعلمين المتخصصين، الخ.) بالفشل ضمن الأسس التي وضعت لمساعدة الأطفال الذين يلاقون صعوبات في التعلم. ويصبح هذا الموضوع أكثر أهمية عندما يتعلّق الأمر بمسألة دعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يلاحظ تنوع وتعدّد الجهات المتدخلة في هذا الشأن. إن هذا التعدد في الجهات المعنية يثير سؤالاً حول كيفية القيام برعاية الطفل، وكذلك كيفية فهم هذا الأمر، فأولياء أمور الأطفال ليس لديهم فكرة واضحة، وفي الغالب لا يعرفون إلى أي المنظمات ينبغي التوجه، في حين لا تكون لدى الجهات المعنية في الغالب رؤية واضحة لمهمتها ولا للوسائل المتاحة لها. ونتيجة لذلك، تضعف مسؤوليات كل جهة في هذه المجموعة، بالإضافة إلى عدم معرفة أي جهة من الجهات المعنية أين يبدأ دورها أو أين ينتهي.

3.3 إن لدى تونس نظام متقدم جدا لجمع المعلومات ولإعداد البيانات الإحصائية، لكن هذه الدراسة أظهرت أن البلاد لا تزال تعاني من بعض أوجه القصور من حيث المصادر لفهم نظامها التعليمي الخاص بها، وذلك على مستوى الدراسات، والتقييمات، وجمع البيانات ... وفي موضوعات مثل جودة التعليم قبل المدرسي، والانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، وعمالة الأطفال (أنظر أدناه)، وادماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الخ. ولذلك، فإنه يوصى بأن تكون جميع الأنظمة الإحصائية أكثر ترابطاً في المستقبل، وذلك ضمن نظام معلومات متكامل، باستخدام عدد من المؤشرات ذات الصلة، من أجل زيادة كفاءة إدارة نظام التعليم (وعلى وجه الخصوص المؤشرات المتعلقة بجودة التدريس وبأداء التلاميذ). هناك أيضاً حاجة إلى تطوير ثقافة التخطيط الاستراتيجي، ولتخصيص الموارد لها، وخاصة من حيث تنفيذ آليات المتابعة والتقييم على المستويين المحلي والجهوي.

ومن بين أوجه القصور هذه أنه لم يتم دراسة مشكلة عمالة الأطفال كثيراً في تونس. ولكن هذه المشكلة موجودة فعلاً، وتظهر بشكل مختلف وفقاً للبيئات والمناطق، وحسب الجنس والوضع الاجتماعي الاقتصادي لأسرة الطفل. ولذلك، يجب أن تكون الإستجابة لهذه المشكلة مختلفة أيضاً وذلك وفقاً لكل حالة من الحالات. ونوصي بإجراء المزيد من التوثيق والتحليل الدقيق لهذه الظاهرة، من أجل الفهم وبشكل كامل لجميع خصوصيات وعموميات هذه المشكلة، وهذا شرط أساسي للحد من هذه الظاهرة التي تعهدت تونس بالقضاء عليها.

وبناء على هذه المعلومات، تم وضع التوصيات المحددة التالية:

- مواصلة عملية إرساء **اللامركزية** مع توفير الامكانيات اللازمة للجان التعليم الجهوية.
- **البحث عن امكانيات التعاون مع الجهات المعنية** على المستوى المحلي مع فكرة زيادة تأثير: السلطات المحلية، والقطاع التطوعي، والجمعيات في مختلف القطاعات، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم قبل المدرسي، ودعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المعرضين للخطر.
- زيادة عملية **تبادل المعلومات والتنسيق** على جميع المستويات، من أجل تنفيذ ما قد تم التخطيط له على أرض الواقع من قبل الممارسين وتقديم استجابات ملائمة بالنسبة للأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم وكلما أمكن، القيام بمراجعة الأسس القائمة المتعلقة برعاية الأطفال (التعليم، والشؤون الاجتماعية، والعدالة ...) من أجل تبسيطها.
- تنظيم دورات اعلامية على المستوى المحلي والجهوي للمعلمين والأسر على مختلف النظم القائمة لصالح **التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة** (وخاصة الأطفال في سن المرحلة الابتدائية).
- ادخال المزيد من التناسق على جميع الاحصائيات القائمة ضمن **نظام معلومات متكامل** يستخدم عدد من المؤشرات ذات الصلة من أجل زيادة كفاءة ادارة نظام التعليم. وجعل هذا النظام الاحصائي شفافا. ولبلوغ هذه الغاية، فإنه من المهم تحسين نظام ادارة معلومات التعليم (EMIS) بالإضافة الى النظم الأخرى المستخدمة في جمع البيانات، والعمل على نشر بيانات الأطفال خارج المدرسة (OOSC) بشكل دوري.
- تطوير ثقافة **التخطيط الاستراتيجي**، وتخصيص الموارد لها، وخاصة من حيث تنفيذ آليات المتابعة والتقييم على المستويين المحلي والجهوي.
- وكجزء من بحوث مستقبلية (ربما بالتعاون مع الـ CNIPRE والأوساط الجامعية)، إجراء تحليل أكثر دقة وتوثيقاً لظاهرة **عمالة الأطفال** من أجل فهم الخصوصيات والعموميات بشكل كامل، وهذا شرط أساسي للحد من هذه الظاهرة التي تعهدت تونس بالقضاء عليها على المستوى الدولي.

ولمزيد من المعلومات، يمكنك
زيارة موقعنا على الإنترنت
www.oosci-mena.org

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

58، شارع الطاهر بن عاشور

ميتوالفيل - 1082 تونس

الهاتف: +216 71 802 700

فاكس: +216 71 793 001

البريد الإلكتروني: tunis@unicef.org

الموقع الإلكتروني: www.unicef.org.tn